الأمم المتحدة

A/HRC/17/L.26

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 June 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية): مشروع قرار

.../١٧

الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بضمان تمتع الناس كافة تمتعاً فعلياً بجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، والتزام كل الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٥٤/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، و٥٥/٦١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، و٥٥/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية، وكذلك إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بإعداد

الرجاء إعادة الاستعمال

مشروع إطار مرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد، وهو تقرير سينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة،

وإذ يساوره القلق إزاء خطورة المشاكل الناجمة عن الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وهي مشاكل يمكن أن تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وأن تقوض قيم الديمقراطية والأخلاق وأن تشكل خطراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

وإذ يساوره قلق عميق لأن ظاهرة الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع تقوض بصورة خطيرة التمتع بحقوق الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها أو المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في التنمية،

وإذ يعتقد أن تكوين ثروة شخصية بطرق غير مشروعة يمكن أن يعود بضرر خاص على المؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون،

١- *يعرب عن قلقه الشديد* إزاء حالات الفساد التي تشمل كميات ضخمة من الأصول يمكن أن تشكل حصة كبيرة من موارد الدول، ويهدد الحرمان منها الاستقرار السياسي لتلك الدول وتنميتها المستدامة؛

٢- *يسلم* بالحاجة الملحة إلى إعادة تلك الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية دون أي شروط؛

٣- *يطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ دراسة شاملة عن الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تقدم تقريراً عن هذه الدراسة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتها التاسعة عشرة.